International Academic Journal for Islamic Studies
1(1)(2019)39-68

الراية الدولية الالكترونية
INTERNATIONAL ELECTRONIC ALRRAYIH

المجلة الأكاديمية العالمية للشريعة الإسلامية وعلومها
١(١)(٢٠١٩) ٣٩-٦٨

الحجج العقلية في إبطال أدلة الإمامة النقلية عند الإمامية الاثنى عشرية

د . موسى بن محمد آل هجاد الزهراني

عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة والدعوة

بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة قطر

١٤٤١هـ -٢٠١٩م

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى نقض أدلة الشيعة النقلية في موضوع الإمامة؛ لو تغاضينا عن السند؛ بوجوهٍ متعددة، منها: وجود قرينة في نفس الدليل الذي يستدل به الشيعة تدل على خَطئِهم في استدلالهم، بالإضافة إلى ورود آثارٍ ومواقف أخرى معتبرة عندهم تدل على خلاف ما استدلوا عليه. والإشارة إلى أن أدلتهم العقلية على عقيدتهم في الإمامة منقوضة بأدلة كثيرة، منها: نقض الدليل بجنسه؛ كدعواهم ثبوت العصمة له، فهو منقوضٌ بإثباتهم العصمة لفاطمة. ونقض الدليل العقلي بدليل نقلي –عندهم– منقول عن معصوم.

ومن المهم التركيز على عقيدتهم في الإمامة التي هي صلبُ اعتقادهم فإذا انهدمت؛ تهاوت بقية اعتقاداتهم الأخرى.

المقدمة:

إنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أما بعد:

فإن الله تعالى بعث نبيه محمداً ﷺ إلى الخلق على حين فترةٍ من الرسل، فبلَّغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة حتى أعذر إلى ربه، ثم إنه قد أخبر ﷺ أنّ أمته ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة[1] هي السائرة على هديه وهدي أصحابه الكرام البررة.

وقد كان من أكبر الفِرَق التي ظهرت في الإسلام فرقة الشيعة الإمامية التي صار لها انتشار في العالم الإسلامي، وحيث إن أكبر عقائد الشيعة (عقيدة الإمامة)، إذ هي تمثل العمود الفقري لهذه الفرقة كان لزاماً على أهل السنة بيان الخللِ في جوانب هذه العقيدة.

ومن هذا المنطلق رغبتُ في بيان بطلان هذه العقيدة من خلال إبطال أدلتها النقلية بالأدلة والحجج العقلية.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وأن ينفعني والمسلمين به، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(1) حديث الافتراق هذا رواه الإمام أحمد في المسند : ١٠٢/٤ رقم (١٧٠٦١). وله طرقٌ كثيرة عند غيره، فقد أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٨٤) والدارمي ٢٤١/٢، والبيهقي في دلائل النبوة ٥٤٢/٦، وغيرهم، وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسة الصحيحة (٢٠٤)(١٤٩٢) وصحيح الجامع الصغير برقم:(٩٠٧).

التمهيد

وفيه مباحث:

المبحث الأول: تعريف الإمامية.

المبحث الثاني: عقيدة الإمامية في الإمامة – بإيجاز –.

المبحث الثالث: أهمية الردود العقلية على عقيدتهم في الإمامة.

المبحث الرابع: قواعد في الردود على أدلتهم النقليّة.

المبحث الأوّل

تعريف الإمامية

يطلق هذا اللقب على مجموعة من فِرَق الشيعة غير الغالية كالكيسانية[١]؛ لأنهم جميعاً جعلوا الإمامة هي القضية الأساسية التي اشتغلوا بها ودارت حولها معظم عقائدهم[٢]. ثم إن بعض الباحثين يخصّ هذا اللفظ بالاثني عشرية منهم كما ذكر ذلك السمعاني وابن خلدون عن المتأخرين، وكذلك نسبه الدهلوي في مختصر التحفة، أي أن هذا هو المتبادر من الاسم في زمنه[٣].

• **تعريف الإمامية عند الشيعة:** يعرف الشيخ المفيد(٤١٣هـ) – وهو إمام الشيعة في وقته – الإمامية بقوله:(هم القائلون بوجوب الإمامة والعصمة ووجوب النص، وإنما حصل لهم هذا الاسم في الأصل لجمعهم في المقالة هذه الأصول، فكل من جمعها فهو إماميٌّ، وإن ضم إليها حقاً في المذهب كان أو باطلاً، ثم من شمل هذا الاسم واستحق معناه قد افترقت كلمتهم في أعيان الأئمة، وفي فروع ترجع إلى هذه الأصول وغير ذلك، فأول من شذّ في فرقة الإمامية

---

(١) الكيسانية: هم أتباع مختار بن أبي عبيد الثقفي. وهي فرق، يجمعها القول بتجويز البداء على الله، و يقولون: إن الإمامة كانت حقاً لمحمد بن الحنفية، وهؤلاء الطائفة يفترقون فرقاً. (الرازي (محمد بن عمر)اعتقادات فرق المسلمين والمشركين تحقيق: علي النشار. دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٢هـ ص(٦٢). الإسفراييني (طاهر بن محمد)التبصير في الدين ت: كمال الحوت. عالم الكتب – بيروت ط١، ١٩٨٣م ص(٣١)).

(٢) ينظر: محرمي (غلام حسن)، تاريخ التشيع. ترجمة: كمال السيد المجمع العالمي لأهل البيت، قم. إيران. ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م. ص (٤٣). والموسوي(هاشم) التشيع. الغدير، بيروت – لبنان ص(٢٤-٤٤). أحمد أمين: ضحى الإسلام. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. ط١. ٢٠٠٦م -١٤٢٧هـ ص(١٥٢/٣). والبنداري (محمد) التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي تقديم: سعيد حوى. دار عمار. عمان. ط٣. ١٤٢٠هـ ص (١٩). دراسة عن الفرق ١٧٩.

(٣) انظر: أصول الشيعة الإمامية(القفاري) ١/ ١٢٣ – ١٢٤.

الكيسانية) [١].

المبحث الثاني

عقيدة الإمامية في الإمامة (بإيجاز).

يعتقد الشيعة الإمامية أن الإمامة منزلةٌ إلهيةٌ لا يتولاها إلا من نصّ الشارعُ على إمامته[٢]، وأنَّ النبي ﷺ قد وصّى بها لعليٍّ ﷺ ولذريته من بعده، وأنَّ عدد الأئمة اثنى عشر إماماً بنص الحديث النبوي[٣].كما يعتقد الشيعة أنَّ الأئمة معصومون من الذنوب صغيرها وكبيرها، وبناءً على ذلك كله يعتقد الشيعة بطلانَ ولاية مَن قَبل عليٍّ ﷺ. هذا هو اعتقاد الشيعة في الإمامة باختصار[٤].

المبحث الثالث

أهمية الردود العقلية على الإمامية

تبرز أهمية الردود العقلية على الإمامية من خلال الأمور التالية:

١. **لأن الجدال معهم والاستدلال بالمنقول لا يجدي كثيراً**؛ للاختلاف معهم في مدى مصداقية مصادر التلقي، إذ هم لا يعتمدون على القرآن؛ لأنه محرفٌ في اعتقادهم، أو لأن دلالته ظنية ما لم يبيّنها الإمام أو العالم عندهم.

٢. **كثرة الوضع عندهم في النصوص**، فإذا ما نظرنا في أدلتهم وجدناها مليئة بالكذب الصريح، وهم قوم لا يميّزون، فيعتبرون في النصوص ما لا نعتبره.

٣. **لأن كلا الطائفتين – أهل السنة والشيعة – يعتبرون العقل في الاستدلال**، فأهل السنة يعتمدون عليه في الفهم والاستنباط، والشيعة يعدونه دليلاً، فكان اعتباره في الرد أمراً منطقياً، وقد عُلم أن من قواعد الجدل والمناظرة: **الاستدلال**

---

[١] انظر: الشيخ المفيد(محمد بن النعمان) أوائل المقالات في المذاهب والمختارات. تحقيق: إبراهيم الأنصاري الزنجاني الخوئيني. سلسلة الكتب العقائدية (١٨٨).إعداد: مركز الأبحاث العقائدية(٣٩).وأصول الشيعة ١ / ١٢٤ نقلاً عن العيون والحماس ٢ / ٩١.

[٢] انظر: الأصبهاني (الحافظ: أبو نعيم) الإمامة والرد على الرافضة. تحقيق: د: علي فقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م (٢٥). المظفر (الشيخ: محمد رضا) عقائد الإمامية تحقيق: محمد جواد الطريحي، مركز الأبحاث العقائدية ص (٨٦).

[٣] كعادتهم في التكلف في إثبات هذه القضية بصنع الأحاديث التي فيها سرد أسماء هؤلاء الأئمة، انظر: (القندوزي: سليمان بن إبراهيم) ينابيع المودة: ٥٩٣/٢ ، طبعة: المطبعة الحيدرية، النجف. العراق. ويحتجون أيضاً بمرويات أهل السنة ولا دليل فيها على ما يذهبون إليه.

[٤] انظر: أصول الشيعة الإمامية ٢ / ٧٩١ – ٧٩٧. ودراسة عن الفِرَق: ١٨٢ – ١٨٣.والشيعة والتشيع: ٢٧٠. الشافعي: عبد الملك بن عبد الرحمن. إمامة الشيعة توجب الاعتقاد بتحريف القرآن. مكتبة الرضوان. مصر. الطبعة الأولى ١٤٢٦-٢٠٠٥م. الإمامة الإلهية. الشيخ محمد سند. سلسلة الكتب العقائدية (١٦٤). إعداد: مركز الأبحاث العقائدية.

على المسائل المتنازع فيها بالدليل المتفق عليه[١].

٤. لأن إثبات ضعف الدليل أو المدلول بمخالفته للعقل يعتبر إسقاطاً للدليل أو المدلول، إذ الشريعة لا تأتي بما تحيله العقول، وإن كانت تأتي بما تحار فيه العقول[٢].

المبحث الرابع

قواعد في الرد على أدلتهم النقلية

هذه القواعد بمثابة النقطة الأولى في نقاشها مع الشيعة الإمامية عند نقاشنا معهم، حول أدلتهم النقلية، وهي أننا نقول لهم:

١. إنَّ كل أثر يورده الشيعة في تفضيل عليٍّ فإنَّ في مقابله أثراً في تفضيل غيره، في نفس المزيّة، بل قد يزيد عليه غيرُه فيه[٣].

٢. إذا احتج الشيعةُ بالموضوعات (الأحاديث الموضوعة)؛ أُلزِموا بقبول الموضوعات التي يرويها الناصبة في الطعن في الأئمة و آل البيت[٤].

٣. النصوصُ التي يستدل بها الشيعة في الإمامة إما صحيحةُ السند، ويكون الخطأُ في الاستدلال على مدلولهم. أو ضعيفةٌ أو موضوعةٌ لا يصح الاستدلالُ بها.

٤. لا يُعقل أن تكون الإمامةُ ركنَ الدين الأعظم ثم لا يبيّنها النبيُّ ﷺ غايةَ البيان وينصُّ عليها، مع أنه نصَّ على آدابٍ وفضائلَ أقلَّ منها شأناً.

٥. كثيرٌ من الأدلة التي يسميها الشيعة أدلةً عقليةً ليست كذلك، بل هي ليست عقليةً كلها؛ لأنَّ الدليل العقلي يُطلق على ما كانت جميعُ مقترحاته عقليةً صِرفةً، وأدلتُهم ليست كذلك؛ لأنها تبعٌ للإمامة، والإمامةُ فرعُ النبوة؛ لأنها نيابةٌ عنها، ومباحث النبوة فرعُ الإلهيات؛ لأنها من الله، فإذا فسدت أصولُ الشيعة ومقرراتُهم في هذه المباحث الثلاثة بمخالفة

---

(١) انظر: عثمان (علي حسن) منهج الجدل والمناظرة.دار اشبيليا. الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هج(٢/ ٧١١ – ٧١٢).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية. الإمام: محمد بن علاء الدين ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف. السعودية. الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ (٣٩٥).

(٣) انظر: منهاج السنة ٥/ ٦ – ٧. والإمامة للأصبهاني ٢٤٨

(٤) الإمامة للأصبهاني / ٢٣٢

الكتاب والعترة والعقل السليم؛ صارت دلائلُهم كأنها أُخذِت تحت المنع في ثلاثة مراتب[١].

٦. إثبات العصمة لا يعني إثباتَ الإمامة؛ لأنَّ الملائكة معصومون، وفاطمة ﷺ معصومةٌ كما يعتقد الإمامية، ومع هذا لا يدعّون بأنها من الأئمة؛ هي ولا الملائكة.

الفصل الأوّل

الردّ على أبرز أدلتهم النقليّة.

المبحث الأوّل: الرّد على أبرز أدلتهم من القرآن:

أولاً: آية الولاية

ثانياً: آية المباهلة

ثالثاً: آية التطهير

رابعاً: سورة الانسان

المبحث الثاني: الرد على أبرز أدلتهم من السنة:

أولاً: حديث الغدير

ثانياً: حديث: " **من ناصب عليّاً**"

ثالثاً: حديث: " **أنت مني بمنزلة هارون**"

رابعاً: حديث: " **لأعطين الراية غداً**"

خامساً: حديث: " **أنت أخي ووزيري**"

سادساً: حديث: " **إني تارك فيكم الثقلين**"

سابعاً: حديث: " كنت أنا وعلي بن أبي طالب نوراً بين يدي الله"

[١] انظر: مختصر التحفه للدهلوي ١٧٦ – ١٧٧

المبحث الأوّل

الرّد على أبرز أدلتهم من القرآن

أولاً: آية الولاية.

ومما استدل به الشيعة قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ [المائدة: ٥٥]

- وجه استدلالهم:

أولاً: يزعم الشيعة أن المفسرين والمحدثين من العامة والخاصة على أنها نزلت في عليّ ﷺ لَمّا تصدَّقَ بخاتمه على المسكين في الصلاة بمحضرٍ من الصحابة[١].

ثانياً: يفسر الشيعة قوله **(وَلِيُّكُمُ)** بأنها من الولي، بمعنى الأَولى بالتصرف، المرادف للإمام والخليفة[٢].

قالوا: فلما جاءت الآية بأداة الحصر (إنما) بأن الولي هو **(اللَّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا)** وفسّرت بعليّ بدلالة سبب النزول؛ وجب اعتقادُ أن علياً هو الوالي بعد رسول الله ﷺ.

- الإجابة عن دعواهم دلالةَ الآية على إمامة عليّ ﷺ.

إجماع العلماء:

١- زعمُهم أنّ الآية نزلت في عليٍّ كذبٌ، بل إنَّ العلماء بالنقل **مجمعون** على أن الآية لم تنزِل في عليٍّ ﷺ[٣].

٢- لو سلَّمنا لهم بدلالة الآية على ما ذكروا فإنَّ الآية تنقض مذهب الاثني عشرية؛ لأنها تقتضي إذن قصر الولاية على أمير المؤمنين بصيغة الحصر الدالة على سلب الولاية عن بقية الاثني عشر.

فإن قالوا: إن المراد حصر الولاية في بعض الأوقات بمعنى وقت إمامته لا وقت من بعده.

قلنا لهم: قد وافقتمونا في أن الولاية العامة كانت له في وقتٍ دون وقت، وحينئذٍ لا دلالة في الآية على كونه إماماً دون

---

[١] انظر: حق اليقين ١/ ١٤٤.

[٢] انظر: حق اليقين ١/ ٤٤ . ومجمع البيان ١٢٨/٢ وأصول الشيعة للقفاري ٢/ ٨٨٣

[٣] انظر: منهاج السنة ٤/ ٤-٥ وتفسير ابن كثير ٢/ ٦٨ – ٦٩ وأصول مذهب الشيعة ٢ / ٨٢٣ الصواعق المحرقة ٦٣.مختصر التحفة ١٤٠

فَصْلٍ[١].

٣- إن الله لا يثني على الإنسان إلا بما هو محمودٌ عنده، إما واجب وإمّا مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحبٍ باتفاق علماء الملّة، ولو كان مستحباً لفعله رسول الله ﷺ ولحضّ عليه[٢].

٤- لو قُدّر أن هذا مشروعٌ في الصلاة لم يختص بالركوع، فكيف يقال: لا ولي إلا الذي يتصدقون في حال الركوع؟، فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعليّ، قيل له: أوصاف عليّ التي يعرف بها كثيرةٌ ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة ويعرفّه بهذا الأمر الذي لا يعرفه إلا من سمعه وصدق به؟ وجمهور الأمة لم يسمع بهذا الخبر، ولا هو في شيءٍ من كتب المسلمين المعتمدة[٣].

٥- من المعلوم أنَّ علياً ﷺ لم يكن ممن تجب عليه الزكاة في زمن النبي ﷺ لقلّة مالِه، فكيف يُقال إنه دفع زكاته في صلاته؟![٤].

فإن قالوا: إن الزكاة المذكورة في الآية هي صدقة، والصدقة قد تَرِد بلفظ الزكاة.

قلنا: إن الزكاة إذا اقترنت بالصلاة لا يكون معناها إلا الزكاة الواجبة.

٦- سياق الآيات يدل على أن المراد عموم المؤمنين؛ إذ جاء قبل هذه الآية قوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّـهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [المائدة: ٥١] فهذا نهيٌ صريحٌ عن بعض مَن تحرُم موالاتهم، ثم بعد ذلك ذكر سبحانه بذكر من تجب موالاتهم وهم **(اللَّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا)** فواضح أن الموالاة في الآيتين بمعنى واحد؛ وهو المحبة والنصرة، فهي منهيٌ عنها مع الكافرين، ومأمورٌ بها مع عموم المؤمنين[٥].

٧- تفسيرهم **(وَلِيُّكُمُ)** بأنها بمعنى أميركم **خطأٌ من وجوه:**

- **الوجه الأول:** كيف يوصف **الله** تعالى بأنه أميرٌ على المؤمنين؟!، فإن الله لا يوصفُ بأنه متولٍ على عباده.

---

[١] انظر: أصول مذهب الشيعة ٢/ ٨٢٤ و روح المعاني ٦/ ١٦٨، مختصر التحفة ١٤٠

[٢] انظر: منهاج السنة ٢٠٨/١

[٣] منهاج السنة ٥/٤

[٤] السابق ٥/٤

[٥] انظر: أصول مذهب الشيعة ٢/ ٨٢٦ ودراسة عن الفِرَق ١٨٦ ومختصر التحفة الاثني عشرية ٦٣

- **الوجه الثاني:** أن الولاية المذكورة في الآية ليست هي الإمارة[١]، ذلك بأنه ثمةَ فَرقٌ بين الوَلاية بالفتح، والوِلاية بالكسر، فالأُولى ضدَّ العداوة – وهي المذكورة في الآية – وأما التي بالكسر فإنها الإمارة.

- والاسم في الأولى (بالفتح) مَولى وولي.

- والاسم في الثانية (بالكسر) والي ومتولي.

فلو أراد سبحانه **(الوِلاية)** التي هي بمعنى الإمارة لقال: إنما واليكم أو يتولى عليكم، وبهذا يظهر لنا جلياً أن المراد بالآية المحبة والنصرة وليس الإمارة[٢].

٨- يلزم – على زعم الشيعة – أن عليّاً ﷺ أولى بالتصرف في حياة النبي ﷺ وهذا لا شك في بطلانه[٣].

٩- أن ولاية الذين آمنوا غير مرادة في زمان الخطاب البتة بالإجماع؛ لأنَّ زمنَ الخطاب عهدُ النبي ﷺ، والإمامةُ نيابةٌ للنبوة بعد موت النبي ﷺ، فلمّا لم يكن زمنُ الخطاب مراداً فلابد أنْ يكون ما أُريد به زماناً متأخراً عن موت النبي ﷺ، ولا حدَّ للتأخير سواءً كان بعد أربع سنين أو بعد أربع وعشرين، فقام هذا الدليل في غير محل النزاع أيضاً، ولم يحصل منه مُدَّعى الشيعة وهو كون إمامة الأمير بلا فصلٍ، وهذا بالنظر الإجمالي[٤].

١٠- إذا كان التصدق في حال الركوع من الفضائل التي أُمتُدِح به أميرُ المؤمنين وتبعه جميع الأئمة على هذا الفعل كما تقول الإمامية، فكيف لم يحرص على هذه الفضيلة رسول الله ﷺ وهو خير العابدين؟![٥].

أخيراً: فإن هذه الآية:

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ **[المائدة: ٥٥]**سنقبل جدلاً أنها نزلت في عليّ ﷺ، ولكن هل من إجابة على الأسئلة التالية؟:

١. إذا قلنا إنَّ الولاية هي بمعنى (الإمارة) –كما هو قول الشيعة– فكيف يكون هذا المعنى صحيحا: إنما أميركم الله ورسوله والذين آمنوا؟!

٢. كيف يوصف عليٌّ بقولنا: الذين؟ فهذا لا يأتي على سبيل التعظيم.

---

[١] ينظر: أصول مذهب الشيعة ٢/ ٨٢٧

[٢] انظر: المرجع السابق ٢/ ٨٢٨ و رسالة في الرد على الرافضة ٢٢٠- ٢٢١

[٣] انظر: الصواعق المحرقة ٦٣

[٤] مختصر التحفة للدهلوي ١٤١

[٥] عقيدة الإمامة للسالوس ٥٠

٣. كيف أدخلنا غير عليّ في الإمامة والصيغة جاءت على سبيل الحصر.

٤. من أقوى الإجابات على الاعتراض بصيغة الحصر(إنما..)، وهي الإجابة الوحيدة الممكنة: أن المراد حصر الولاية في بعض الأوقات بمعنى وقت إمامته لا وقت من قبله.

والسؤال: أليس هذا فيه إثبات للولاية في وقت دون وقت؟ وهذا هو مذهب أهل السنة، فلا يلزم أن من قبله لم يكن إماماً.

٥. إذا كانت هذه الآية تثبت عصمة الإمام في نزولها؛ ألا يعني أن عليّاً لم يكن بحاجة الرسول ﷺ لأنه معصوم؟!

ثانياً: آية المباهلة:

ومما احتج به الشيعة آيةُ المباهلة. وقد ورد في سبب نزولها أن وفد نصارى نجران سأل النبي ﷺ عن حقيقة المسيح عليه السلام فنزل قوله تعالى: ﴿**إِنْ هُوَ إِلاَّ عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ [الزخرف: ٥٩] وقوله: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّـهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [آل عمران: ٥٩] ثم دعا الوفد إلى المباهلة إن لم يقتنعوا بأمر من الله في قوله: ﴿**فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللّهِ عَلَى الْكَذِبِينَ**﴾ [آل عمران: ٦١] فدعا النبي ﷺ علياً وفاطمة والحسن والحسين، وقال: هؤلاء أهلي.[١]وجه استدلالهم من الحادثة أنهم قالوا: المراد **بأنفسنا** في هذه الآية (عليٌّ) لأنَّ الشخص لا يدعو نفسَه. وتشير الآية بهذا التفسير إلى أن عليّاً نفس الرسول؛ بمعنى أنه مساوٍ له، ومن كان مساوياً لنبيِّ الزمان فهو أفضل وأولى بالتصرف بالضرورة من غيره! [٢]. ويمكننا الرد على هذا الاستدلال بالآتي:

١- قولهم: إن الإنسان لا يمكن أن يُخاطب نفسَه؛ غير مُسلَّمٍ؛ بل يمكن ذلك ومنه قولُهم: دعوتُ نفسي إلى كذا، ويقال: دعتْه نفسُه ومنه قوله: ﴿ **فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ**﴾ [المائدة: ٣٠] وعليه فيكون معنى **(ندع أنفسنا)** بمعنى نُحضِر أنفسنا[٣].

٢- لو سلمنا بأنّ قول **(أنفسنا)** يعني عليّاً؛ فإن هذا الإطلاق لا يقتضي المساواة بين رسول الله ﷺ وعليّ ﷺ؛ لأنَّ كلمة (أنفس) قد تطلق ولا تقتضي المساواة بين من يندرج تحتها من الأفراد، كما ورد ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ **فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ**﴾ [البقرة: ٥٤] وقوله: ﴿ **لَّوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ**

---

(١) الحديث رواه مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص في فضائل الصحابة ١٨٧١/٤.

(٢) مجمع البيان (الطبرسي) ٣/ ١٠٢ وانظر منهاج السنة ٣٣/٤ ومختصر التحفة ١٥٥- ١٥٦

(٣) مختصر التحفة ١٥٦ و انظر دراسة عن الفرق لجلي صـ ١٨٧

وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾.وقطعاً لا يلزم التساوي بين بني إسرائيل المذكورين في الآية الأولى؛ لأنها ضمَّت العصاة والطائعين، ولا المساواة في الآية الثانية لتفاوت درجات المؤمنين[١].

١- أننا لا نسلم أن المرادَ بأنفسنا عليٌّ ﷺ، بل هو نفسُه ﷺ؛ لأننا إذا قررنا أن المراد بها عليٌّ فمن يكون المراد بقوله (وأنفسكم)؟. إذا سلمنا جدلاً بأن قوله (وأنفسنا) هو عليٌّ، وليس الرسول ﷺ؛ فمن المراد بقوله: (وأنفسكم)؟ هل هم أصهارهم؟ أو أنفسكم (لاحظ قوله: ندعوا).

٢- إننا نقول: لو كانت الآية دليلاً لإمامته لَلَزِمَ كونُ عليّ ﷺ إماماً في زمنه ﷺ وهو باطلٌ بالاتفاق، وإن قيدوا بوقت فالتقييد لا دليل عليه في اللفظ، فلا يكون مفيداً للمدعي؛ إذ هو لا منازعة فيه؛ لأنَّ أهل السنة يثبتون إمامة عليّ ﷺ في وقتٍ دون وقت، فلم يكن في هذا النص دليلاً. وبهذا نعلم أن معنى **(أنفسنا)** هو نفسه ﷺ، وأنَّ عليّاً ﷺ داخلٌ في الأبناء حكماً، كما أن الحسنيين داخلان في الأبناء حكماً؛ لأنهما ليسا بابنين حقيقةً؛ ولأن العُرف يعدّ الختن ابناً من غير ريبة في ذلك[٢].

ثالثاً: آية التطهير أو (حديث الكساء).

مما احتج به الشيعة حديث الكساء الذي ورد في إحدى رواياته عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّـهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** ﴾ [الأحزاب: ٣٣] نزلت في بيتها، فقالت لرسول الله ﷺ: ألستُ من أهل البيت؟، فقال: إنكِ على خير (وفي رواية أنت من أهلي). وكان في البيت رسول الله ﷺ وعليٌّ فاطمة والحسن والحسين فجلّلهم بالكساء وقال: **اللهم أهل بيتي فأذهِب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً** " رواه مسلم[٣].

---

[١] انظر: دراسة عن الفِرَق صـ ١٨٩

[٢] انظر: مختصر التحفة ١٥٦

[٣] الحديث: رواه أحمد ٦/ ٤٩٢ والترمذي ٥/٢٠، ٣٢٨ ومسلم ٤/١٨٨٣. انظر:جميع روايات حديث الكساء في كتاب عقيدة الإمامة للسالوس من صـ ٦١ حتى صـ ٦٩

وجه استدلالهم بالحديث والآية ينبني على ثلاث نقاط: -

- الأولى: تحديد المراد بـ "أهل البيت" بأنهم عليٌّ وفاطمة والحسن والحسين مع النبي ﷺ، وهم يدعون الإجماع على هذا الحصر[١] بعدة دلالات:

١- بدلالة جمع النبي ﷺ تحت الكساء وقوله لأم سلمة (أنتِ على خير) جواباً لها عن سؤالها: ألستُ من أهلك؟.

٢- وبدلالة قوله **(عنكم)** و **(يطهركم)** بالجمع المذكر الدال على عدم دخول زوجات النبي ﷺ؛ إذ لا يصلح مع دخولهم إلا لفظ **(عنكن)** و **(يطهركن)**.

- الثانية: كون غير المعصوم لا يكون إماماً.
- الثالثة: دلالة الآية على عصمتهم دلالة مؤكدة.

أولاً: رد دعواهم بإن أهل البيت المذكورين في الآية هم الخمسة فقط بالإجماع. يقال:

١- الإجماع المذكور ممنوع[٢]، وأدنى نظرة في كتب التفسير تثبت ذلك.[٣]

٢- سياق الآية يدّل على دخول زوجات النبي ﷺ، فإن أولها قوله تعالى: ﴿**يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ** ﴾ [الأحزاب: ٣٢].وبعد قوله: ﴿ **وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** ﴾ قال جل وعلا:

﴿ **وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّـهِ وَالْحِكْمَةِ** ﴾ [الأحزاب: ٣٤] وهذا كله مخاطبة لزوجات النبي ﷺ.فيقال: «فذِكْر حال الآخرين بجملة معترضة، بلا قرينة ولا رعاية نكتة، ومن غير تنبيه على انقطاع كلام سابق وافتتاح كلام جديد، مخالف لوظيفة البلاغة التي هي أقصى الغاية في كلام الله تعالى، فينبغي أن يعتقد تنزهه عن تلك المخالفة»[٤].

٣- إضافة البيوت إلى الأزواج في قوله **(بيوتكّن)** تدل على أنَّ المراد من **(أهل البيت)** في هذه الآية إنما هو الأزواج المطهرات[٥].

٤- جاء استعمال **(أهل البيت)** مراداً بها **الزوجات** في التنزيل واللغة والعرف أما التنزيل فقد قال الله تعالى: ﴿**قَالُوا**

---

[١] انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية صـ ١٥٠

[٢] مختصر التحفة الاثني عشرية ١٥٠

[٣] جاء عن ابن عباس: أن الآية نزلت في زوجات النبي □، انظر: تفسير ابن كثير ٤٨٣/٢

[٤] انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية ١٥٠ – عقيدة الإمامة للسالوس ٧٠ .وكسر الصنم ٢٢٦.

[٥] مختصر التحفة الاثني عشرية ١٥٠

أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ [هود: ٧٣] والمراد هنا زوجة إبراهيم عليه السلام؛ سارة أولاً، ثم ذريته.وقال تعالى: ﴿**قَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا** ﴾ وهذا حكاية عن خطاب موسى لامرأته.وأمّا اللغة والعرف فدلالتها على دخول الزوجة في قول الرجل **(أهل بيتي)** ظاهرة، بل هي أظهر من دخول الأبناء والعبيد وغيرهم ممن يتحولون بانتقالهم عند كبرهم أو عند بيعهم إن كانوا عبيداً، إذ الزوجات أكثر بقاء وألصق ببيت الرجل منهم[١].

٥- للإجابة على قولهم ضمير الجمع المذكر في قوله **(عنكم)** و**(يطهركم)** يدل على أنه لم يرد الزوجات.

يقال: القاعدة أنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غُلّب المذكر[٢]. ويدل على صحة القاعدة أن الشيعة والسنة جميعاً يقولون بدخول فاطمة ﷺ في الآية مع أن الضمير مذكر.

٦- وفي القاعدة: **أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب**[٣].

وعليه فإننا إذا قلنا بدخول الخمسة في الآية فلا يعني هذا عدم دخول غيرهم[٤].

وقد يقول المعارض: إذن فلماذا لم يدخل زوجاتُه معهم في الكساء؟

فنقول: إن عدم دخول زوجاته أو أحدهما أليق بالأدب النبوي، فما كان ﷺ ليدخل زوجته أو كل زوجاته في كسائه مع ابن عمه. وعليه فيبقى علينا الواجب أن نعمل العموم الوارد في الآية، الذي يدل عليه النقل والعقل، لا سيما وأنه لا دليل على التخصيص الذي تدعيه الشيعة.

٧- إذا قلنا بأنَّ الآية تدل على انحصار التطهير في الخمسة المذكورين فكيف تتعداهم إلى غيرهم من بقية الأئمة الاثني عشرية؟ ولماذا لم تشمل أئمة الزيدية مثلاً أو الاسماعيلية أو باقي فِرَق الشيعة التي جاوزت السبعين؟ [٥]

ثانياً: ردّ دعواهم بأن الآية تدل على عصمة عليّ وأبنائه ﷺ.يقال: قولهم هذا مبني على ثلاثة أمور:

١. قولهم مبني على أنّ المحل الإعرابي لقوله تعالى ﴿**لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ**﴾ مفعول له أو مفعول به.

٢. أن معنى أهل البيت منحصرٌ في الخمسة.

٣. المراد بالرجس هو نفي مطلق الذنوب.

---

(١) انظر: التحفة الاثني عشرية ١٥٢ –كسر الصنم ٢٢٦ – عقيدة الإمامة ٦١

(٢) انظر: عقيدة الإمامة. ٧٢

(٣) انظر: مذكرة في أصول الفقه. محمد الأمين الشنقطي . مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.الطبعة: الخامسة، ٢٠٠١ م. ٢٥١

(٤) انظر: مختصر التحفة الاثني عشرية ١٥١

(٥) عقيدة الإمامة، السالوس ٧٥

- **والجواب** على فهمهم الخاطئ أن نقول:

١- إن دلالة الآية على العصمة غير مسلّم، بل هي تدل على عدمها؛ إذ يقال في حق من هو طاهر إني أريد أن أطهره ضرورة تحصيل الحاصل[١].

٢- لو قلنا بأن معنى الآية إعطاء عليّ وأبنائِه العصمة، فمعنى هذا أنهم لم يكونوا قبل ذلك معصومين وتقع منهم الذنوب، والشيعة لا يقولون هذا في عليّ ﷺ.

٣- إن كانت هذه الآية تدل على عصمة من جللهم النبي ﷺ بالكساء فينبغي أن يكون الصحابة لا سيما الحاضرين منهم غزوة بدر قاطبة معصومين؛ لأن الله تعالى قال في حقهم: ﴿**وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [المائدة: ٦] وقال: ﴿**لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ**﴾ [الأنفال: ١١] بل إن ظهور النعمة والتطهير في قوله: ﴿**وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ**. . . ﴾ أظهر وأبين؛ لأنه سبحانه جمع تعداده نعمته عليهم بين التطهير و إتمام النعمة، و إتمام النعمة لا يتصور بدون الحفظ من الشيطان والمعاصي[٢].

٤- إن التطهير المذكور ليس المراد به إخبار بذهاب الرجس وبالطهارة، بل المراد الأمر لهم بما يوجبها ولذلك قال تعالى: ﴿**مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ**﴾ [المائدة: ٦] وقال: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ**﴾ [النساء: ٢٨] فالإرادة هنا **متضمنة** للأمر.

والمحبة والرضا ليست هي الملتزمة لوقوع المراد، ولو كان كذلك لتطهر كل من أراد الله طهارته ممن أخبر سبحانه أنه يريد أن يطهرهم في قوله: ﴿**وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ**﴾. [٣]

٥- لا فضيلة للعصمة الذاتية التي تكون من إرادة إلهية تكوينية تستحيل معها المعصية، وإن كل حجر ومدر يكون معصوماً بإرادة الله التكوينية، فلا يكون حينئذ فضيلة للأئمة المعصومين[٤].

٦- لو كانت الآية دالّةً على العصمة التي هي غاية التطهير فما الفائدة من دعاء النبي ﷺ لهم بعد أن جللهم

---

[١] مختصر التحفة الاثني عشرية ١٥٢

[٢] انظر: التحفة الاثني عشرية ١٥٢- ١٥٣ /كسر الصنم ٢٢٦

[٣] انظر: المنهاج

[٤] انظر: كسر الصنم ٢٢٦.

بكسائه[١].

ثالثاً: الرد على دعواهم دلالة الآية على أن الإمام لا بد أن يكون معصوماً.

جواب ذلك أن يقال:

١- الوصف بالطهارة قد اشترك فيه عليٌّ والحسن والحسين وفاطمة ﷺ أجمعين. ومعلومٌ أن المرأة لا تصلح للإمامة فعُلم أن هذه الفضيلة لا تختص بالأئمة بل يشركها فيها غيرهم[٢].

٢- إذا كان عليُّ بن أبي طالب معصوماً منذ نزول الآية فمعناه أنه لم يكن بحاجة للنبي ﷺ؛ لأنَّ المعصوم لا يحتاج إلى إمام، فإن قال الشيعة بهذا فقد جاءوا ظلماً وزوراً، أما إذا زعموا بأنه لم يكن معصوماً بطلت قاعدة العصمة للإمام من أول حياته حتى آخرها[٣].

٣- إذا كانت الآية مع تفسير النبي ﷺ يفعله تدل على الحصر فما الذي أدخل بقية الأئمة الاثني عشر في العصمة؟.

٤- لو سلّمنا بوجوب العصمة لغير الأنبياء لوجب ألاَّ نجعلها وقفاً على عددٍ معين من الناس دون غيرهم؛ لأنه إذا صح وجودها فيهم بغير نصٍّ؛ صح وجودها في غيرهم بغير دليل[٤].

٥- لو لزمت العصمة للإمام لَلزِمَتْ لجميع ولاته وقضاته وعماله في جميع الأمصار؛ لأن كل شخص من هؤلاء، إنما هو إمامٌ صغير منبثق عن الإمام الكبير، ولأن الجميع مطالبون بحفظ الشريعة وتطبيقها[٥].

رابعاً: سورة الانسان:

ومما احتج به الشيعة سورة ﴿**هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا**﴾ [الإنسان: ١]. حيث ادعت الشيعة أنّ هذه السورة نزلت لمّا تصدقت فاطمة بقوت الحسن والحسين على مسكين ويتيم وأسير [٦].

والإجابة على هذا الاستدلال أننا نقول:

---

[١] انظر: دراسة عن الفِرَق ١٨٩ . الشيعة في الميزان ٦٨

[٢] دراسة عن الفِرَق ١٨٩

[٣] الشيعة في الميزان ٦٧

[٤] انظر المرجع السابق ٦٨

[٥] الشيعة في الميزان ٦٨- ٦٩

[٦] انظر: حق اليقين لعبد الله شبر ١٥٢/١

١- هذا السبب المذكور كذب محض لأن السورة مكيّة بالإجماع.

٢- إذا كانت السورة مكيّة فكيف تصدقت فاطمة بقوت الحسن والحسين وهي لم تتزوج عليّ بعد ولم تلد الحسن والحسين وإنما تزوجت عليّ ﷺما بعد غزوة بدر بالمدينة[١].

٣- بتقدير صحة هذا الخبر فليس فيه ما يدل على أن من أطعم مسكيناً ويتيماً وأسيراً كان أفضل الأمة. بل ولا أفضل الصحابة بل هي دلة على تفضيل من فعل هذا الفعل المشترك بين المؤمنين[٢].

٤- أن الأمة قد اجمعت على أنَّ ثمة أفعال أخرى أفضل من هذا العمل كالجهاد والصلاة في مواقيتها.

أخيراً: إذا سلّمنا بأن الآية (آية التطهير) تدل على عصمة هؤلاء وهم الخمسة ومن ثمّ لأئمة.

١- لماذا لم تكن فاطمة إمامة؟!

٢- تدل الآية على أنهم كانوا معصومين منذ ذلك الوقت، فيلزم أنهم غير محتاجين للرسول ﷺ؟.

٣- هل المراد أن غير هؤلاء -كالعباس ونحوه- من أهل بيته؟، فإذا قالوا: والعباس؛ فلماذا أيضاً لا نُدخل غيرهم؟!.خاصة وأن الأدب النبوي يقتضي ألا يقعد الرسول ﷺ زوجاته ملتصقات تحت الكساء -والكساء صغير-.

٤- هل المعنى أن هؤلاء لم يكونوا معصومين من قبل أو هم معصومون من قبل؟وكونهم معصومين هل يقتضي الإمامة؟! إذاً فلماذا لا يكون الملائكة أئمة؟!.وأي مدح في كون الإمام معصوماً عصمةً ذاتية؟!

٥- إذا كانت الآية دالّة على العصمة التي هي غاية التطهير فما الفائدة من دعاء الرسول ﷺ لهم بعد أن جللهم بكسائه؟

المبحث الثاني

الرد على أبرز أدلتهم من السنة

أولاً: حديث الغدير:

ومما احتج به الشيعة حديث الغدير: " مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عَادَاهُ ،وانصرْ من

---

[١] انظر: رسالة في الرد على الرافضة للمقدسي ٢٤٩/٢٥٠

[٢] انظر: المرجع السابق ١٥٢/١

نصره، واخذلْ من خذله، أَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ "[1].

وجه استدلالهم: أنهم قالوا: إن الولي بمعنى الأولى بالتصرف وكونه أولى بالتصرف عينُ الإمامة[2].

و**الإجابة** عن هذا الاستدلال بالآتي:

١- أن فرق الشيعة اتفقوا على اعتبار التواتر فيها يستدل به على الإمامة وقد علم نفيه لما مرّ في الخلاف في صحة الحديث بل الطاعنون في صحته أئمة كثر. . . فهذا الحديث مع كونه آحاداً مختلفاً في صحته؛ فكيف يستدل به الشيعة على الإمامة[3].

٢- أن معنى الولاية الواردة ذكرها في الحديث – من الولي بمعنى الناصر؛ لأنه مشترك بين معان عدّة معروفة والوَلاية –بالفتح– ضد العداوة، والاسم منها وليٌّ ومولى، والوِلاية –بالكِسر– هي الإمارة، والاسم منها والي ومتولّي[4].

٣- إذا سلمنا للشيعة بأنه أولى؛ لكن لا نسلّم بأنه أولى بالإمامة بل بالاتباع والقرب منه فهو كقوله ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: ٦٨] ولا قاطع ولا ظاهر على نفي هذا الاحتمال بل هو الواقع إذ هو الذي فهمه أبو بكر وعمر ناهيك بهما في الحديث فإنهما لما سمعاه قالا لعلي: أمسيت يا ابن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة[5].

٤- إذا سلمنا بأن المعنى أولى بالإمامة، فالمراد المآل، وإلا كان هو الإمام مع وجوده ﷺ ولا تعرض فيه لوقت المآل، فكان المراد حين يوجد عقد البيعة له فلا ينافي حينئذ تقديم الأئمة الثلاثة عليه لانعقاد الإجماع حتى مِن عليٍّ عليه[6].

٥- كيف يكون هذا الحديث نصّاً على إمامته ﷺ ولا يحتج به هو ولا العباس ﷺما ولا غيرهما وقت الحاجة إليه؟، إنما احتج به على خلافته في المروي في كتب الشيعة.

٦- كل عاقل يعلم بأن قوله ﷺ (من كنت مولاه) ليس نصّاً ولا من ألفاظ النصّ.

٧- ما المانع أن يصّرح الرسول ﷺ بقوله في الخطبة يوم الغدير: **(هذا الخليفة بعدي؟!)**، وهو أفصح الخلق

---

[1] حديث الغدير رواه أحمد ١١٨/١ وابن ماجة ٤٣/١ وقد حكم العلماء على كذب الجزء الأخير منه وهو "وانصر من نصره. . . " إلى آخره منهم ابن تيمية ١٠/٤-١٤.

[2] انظر مختصر التحفة للدهلوي صـ ١٥٩ و الإمامة للأصبهاني ٢١٧-٢٢٠

[3] الصواعق المحرقة للهيتمي ٦٤

[4] المعجم المفهرس مادة "ولّي"

[5] الصواعق المحرقة: صـ ٦٧ / ومختصر التحفة للدهلوي صـ ١٥٩-١٦٠ / والتمهيد للباقلاني صـ ١٧٠

[6] المرجع السابق صـ ٦٧.

وأنصحهم، وكيف يعدل عن اللفظ الصريح ويذكر لفظاً لا يدل دلالة واضحة تُدخل الأمة في اللبس[١].

٨- القرينة البعدية تدل صراحة على أن المراد من الولاية المفهومة من لفظ "المولى" أو "الأولى" المحبة، وهذه القرينة هي قوله: "اللهم وال من والاه وعاد من عاداه" ولو كان المراد: المتصرف في الأمور أو الأولى بالتصرف فقال: اللهم وال من كان في تصرّفه، وعاد من لم يكن كذلك، وذكر المحبة والعداوة دليل صريح على أن المقصود إيجاب محبته والتحذير من عداوته لا التصرف وعدمه[٢].

٩- هناك تناقض في هذا الاستدلال عند الشيعة حيث ذكر الطبرسي أن الرسول ﷺ لم يبلِّغ قبل الخطبة في الغدير،- عن ولاية علي وإمامته- خشية أن يعود القوم إلى جاهليتهم، ومع أن (الطبرسي) نفسه ذكر رواية أخرى فيها: أن خالد بن سعيد بن العاص قال لأبي بكر: قد علمت أن رسول الله ﷺ ونحن محيطون به يوم بني قريظة حين فتح له باب النصر، قال: **(يا معشر المهاجرين والأنصار ألا إن علي بن أبي طالب أميركم بعدي وخليفتي فيكم وبذلك أوصاني ربي)**[٣] وهذا تناقضٌ يبطل الروايات، علاوة على أن كلا الروايتين آحادٌ.

ثانياً: حديث " من ناصب عليا الْخلَافَة فَهُوَ كَافِرٌ "

ومما احتج به الشيعة الحديث الذي يروونه عن أبي ذر الغفاري أنه ﷺ قال: " من ناصبَ علياً الْخلَافَة فَهُوَ كَافِر "[٤].

- ويمكننا أن نجيب على هذا الاستدلال بالتالي:

١- هذا الحديث يخالف الأحاديث الصحيحة التي يرويها الإمامية؛ مثل قوله ﷺ " **أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج**"[٥] وهذا حديث مروي في نهج البلاغة. فكيف يثبت أمير المؤمنين الاخوة لمن نازعه ويأتي حديثهم المذكور ليثبت كفر المنازع؟

٢- أنَّ هذا الحديث يتحقق فيمن نازع الأمير الخلافة وانتزعها الآخر من يده، وهذا المعنى لم يقع في عهده قط، لأن

---

[١] الصواعق المحرقة صـ ٦٩

[٢] مختصر التحفة صـ ١٦٠

[٣] نقلاً عن الطبرسي في كتاب الاحتجاج ٩٩/١.

[٤] قال الدهلوي: (هذا الحديث لا أثر له بوجه في كتب أهل السنة أصلاً، بل نسب ابن المطهر الحلي روايته إلى الأخطب الخوارزمي، والحلي خوّان في النقل، والأخطب كان من من الغلاة الزيدية، ومع هذا لم يرو هذا الحديث في كتابه المؤلف في مناقب أمير المؤمنين). (مختصر التحفة صـ١٦٧).

(٥) التشيع العربي والتشيع الفارسي: دور الفرس التاريخي في انحراف التشيع(٣٣٧). نبيل فخر الدين الحيدري. مكتبة العبيكان. الأولى ١٤٣٧هـ.٢٠١٦م.

أمير المؤمنين علي ﷺ لم يطلب الخلافة في زمن الخلفاء الثلاثة. وأما ما وقع بين علي ضي الله عنه وبعض الصحابة بعد مقتل عثمان فإنه ليس منازعه له في الخلافة، حيث لم يطلبها أحد وإنما طلبوا منه تنفيذ حكم القصاص في قاتل عثمان ثم انجر الأمر إلى القتال[١].

ثالثاً: حديث " أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أن لا نبيّ بعدي"

استدلالهم بهذا الحديث مبني على أمور:

الأول: أنّ المنزلة –في الحديث–اسم جنس مضاف إلى العلم فيعم جميع المنازل لصحة الاستثناء، إلا منزلة النبوة للاستثناء.

الثاني: أن التشبيه في الحديث بمعنى منزلة هارون من موسى وبمعنى منزلة علي ﷺ من الرسول ﷺ هو من باب تشبيه الشيء بالشيء من جميع الوجوه.

الثالث: أنهم افترضوا أنّ لهارون الطاعة لو عاش بعد موسى؛ لأن هارون كانت له هذه الرتبة في عهد موسى عليه السلام، فلو زالت عنه بعد وفاته لزم العزل، وعزل النبي ﷺ ممتنع للزومه الإهانة المستحيلة في حق علي ﷺ.

- الإجابة على استدلالهم: –

١– اسم الجنس المضاف إلى العلم ليس من ألفاظ العموم عند الأصوليين بل هم صرّحوا بأنه للعهد في مثل قولنا: غلام زيد وأمثاله؛ لأن تعريف الإضافة المعنوية باعتبار العهد أصل، وفيما نحن فيه قرنية للعهد، موجودة في قوله "**أتخلفني في النساء والصبيان**"[٢] يعني أنّ هارون كما كان خليفة لموسى حين توجه هو إلى الطور كذلك صار الأمير خليفة للنبي ﷺ إذ توجه إلى غزوة تبوك، والاستخلاف المقيد بهذه الغيبة لا يكون باقياً بعد انقضائها كما لم يبق في حق هارون أيضاً[٣].

٢– لا تكون صحة الاستثناء دليلاً للعموم إلا إذا كان متصلاً، وههنا منقطع بالضرورة. ويدل على أن الاستثناء منقطع أن قوله "إنه لا نبي بعدي" جملة خبرية وقد صارت هذه الجملة الخبرية بتأويلها بالمفرد بدخول إن في حكم "إلا عدم النبوة" ولا يمكن أن يكون معنى خطاب النبي ﷺ "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا عدم النبوة" بل المعنى

---

[١] انظر مختصر التحفة للدهلوي صـ ١٦٧.

(٢) فتح الباري ٨/ ١٢٢، ح٤٤١٦

[٣] مختصر التحفة للدهلوي ١٦٣

عكسه. قال الإمام الدهلوي رحمه الله:وظاهر أن عدم النبوة ليس من منازل هارون حتى يصح استثناؤه؛ لأن المتصل يكون من جنس المستثنى منه وداخلاً فيه، والنقيض لا يكون من جنس النقيض وداخلاً فيه فتثبت أن هذا المستثنى منقطع جداً[١].فإن جعلنا الاستثناء بعد هذا كله عاماً لزم نسبة الكذب في كلام المعصوم وهذا باطل.

٣- لا يمكن جعل التشبيه من باب تشبيه الشيء بالشيء من جميع الوجوه:

أولاً: لأنه من الواضح أن علياً ﷺ لم يكن مشاركاً لهارون في كثير من المنازل –التي تعدّ له–، ومن ذلك:

أ- أن هارون كان أسنّ من موسى ولم يكن علي ﷺ كذلك مع رسول الله ﷺ.

ب–أن هارون كان شقيقاً لموسى ولم يكن أمير المؤمنين كذلك مع رسول الله ﷺ.

ج- أن هارون كان أفصح من موسى ولم يكن أمير المؤمنين كذلك مع رسول الله ﷺ.

ثانياً: أن تشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دل عليه السياق، ألا ترى إلى ما ثبت في الصحيحين من قول النبي ﷺ في حديث الأسارى لمّا استشار أبا بكر، وأشار بالفداء واستشار عمر فأشار بالقتل قال ﷺ "**سأخبركم عن صاحبيكم. وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ كَمَثَلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : { فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } . وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ كَمَثَلِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : { إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ } . وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا عُمَرُ كَمَثَلِ مُوسَى قَالَ : { رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ } . وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا عُمَرُ كَمَثَلِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ:{ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا } "**[٢].

قال شيخ الإسلام:فقوله لهذا: مثلك كمثل إبراهيم وعيسى، ولهذا مثل نوح وموسى أعظم من قوله: " أنت مني بمنزلة هارون من موسى" فإن نوحاً وإبراهيم وعيسى أعظم من هارون، وقد جعل هذين مثلهم، ولم يرد مثلهم في كل شيء لكن فيما دلّ عليه السياق من الشدّة في الله واللين في الله.وكذلك هنا إنما بمنزلة هارون فيما دلّ عليه السياق وهو استخلافه في مغيبه، كما استخلف موسى هارون[٣].

ثالثاً: إن التشبيه لا يقتضي انفراد المشبه بالمشبه به بل قد يشركه غيره فيه. وهاهنا نجد أن النبي ﷺ قد اعطى هذا

---

[١] مختصر التحفة للدهلوي ١٦٣

[٢] صحيح مسلم ١٣٨٣/٣-١٣٨٥

[٣] منهاج السنة ٣٣٠/٥-٣٣١

الوصف لغير علي ﷺ كما مرّ معنا، فكيف يقال إذ هو خليفته وحده دون الآخر؟.

٤- كيف يقال هذا الحديث دليل على إمامة عليّ بعد رسول الله ﷺ بدلالة تشبيهه بهارون؟ وهارون لم يكن خليفةَ موسى بعده، بل من المعلوم أن خليفته بعده هو يوشع بن نون[١].

ثالثاً: حديث الراية:

مما احتج به الشيعة حديث عمر بن الخطاب ﷺ أن النبي ﷺ قال يوم خيبر "**لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يفتح الله على يديه**" ثم إنه أعطاها علي بن أبي طالب ﷺ[٢].

- وجه استدلالهم: أن الرسول ﷺ أثبت لعلي بن أبي طالب ﷺ وصفاً يثبت له الأفضلية فهو أحق بالإمامة من غيره.
- الجواب عن ذلك:

١- لا ملازمة بين كونه مُحِبّاً لله ورسوله ومحبوباً لهما وبين كونه إماماً بلا فصلٍ أصلاً.

٢- لا يلزم من إثبات رسول الله ﷺ لعليٍّ هاتين الفضيلتين نفيَهما عن غيره، لا سيما وأنَّ الله سبحانه وتعالى قد أثبت لأبي بكر وعمر وعثمان وسائر الصحابة أنّه "**يحبهم و يحبونه**" وقال في حق أهل بدر: "**إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص**". وقال في شأن أهل مسجد قبا "فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين" وقال ﷺ لمعاذ "يا معاذ إني أحبك".

فثبت بهذا أنّ هاتين الفضيلتين ثابتة لغير علي ﷺ فلا دلالة فيه على عصمة علي ﷺ، ولا أنه الاحق بالإمامة بعد رسول الله ﷺ.

٣- إذا كان إعطاء رسول الله ﷺ الراية لعلي إعلاماً منه بأنه الأحق بالإمامة من بعده؛ فلماذالم يطبق ذلك على محمد بن علي (ابن الحنفية)؟ وقد أعطاه عليٌّ ﷺ الراية يوم الجمل وصفين، وقال فيه: **من أحب أن يبرني في الدنيا والآخرة فليبرّ محمداً ولدي**[٣].

- **فائدة:**قال الدهلوي: إنما نص ﷺ على المحبيّة والمحبوبية في حق الأمير مع وجودهما في غيره لنكته دقيقه

---

[١] منهاج السنة ٥/٣٣١. انظر الصواعق المحرقة ٧٣-٧٤

[٢] رواه البخاري ٥/١٨ ومسلم ١٨٧٤-١٨٧٢

[٣] الكفي للكليني ١/٣٠١ التشييع للبنداري ١٥٢

تحصل من ضمن قوله "يفتح الله على يديه" وهي أنه لو ذكر مجرد الفتح لربما توهم أن ذلك غير موجب لفضيلته لما ورد "إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر" فأزال التوهم بإثبات هاتين الصفتين له، فصار المقصود منه تخصيص مضمون "**يفتح الله على يديه**" وما ذكر من الصفات لإزالة ذلك التوهم(١).

رابعاً: حديث "أنت أخي ووزيري. . . . "

ومما احتج به الشيعة بما يروونه من قوله ﷺ لعلي ﷺ: " **أنت أخي ووزيري ووصيي ووارثي وخليفتي من بعدي**" (٢).وقد استدل به الشيعة على أن علياً له الإمامة بالنصّ بعد النبي ﷺ، وعلى أن الحديث كذب وموضوعٌ(٣) فيمكننا الرد على استدلالهم بالآتي:

١- أن قوله "أخي" إنما هو للتعظيم قطعاً فليس هو مستندهم للدلالة على الإمامة.

٢- أن قوله "خليفتي من بعدي" المراد به خلافته رسول الله ﷺ على أهله وهم فاطمة وولدها.

ولا يدل هذا على الإمامة أبداً؛ لأنه لو قال رجل وهو خليفة: "زيد هذا أخي وخليفتي في أهلي وقاضي ديني" لم يكن عهداّ إليه في الإمامة، وإن كان خبراً عن فضله ومنزلته(٤).

٣- يلزم الشيعة – إذا استدلوا بهذا الحديث – أن يثبتوا النص على أبي بكر وعمر ﷺما، بمثل هذا القول لأنه قد رُوي: "أبوبكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى".

٤- يقال لهم: كيف يعلم عليّ أنه إمام بعد رسول الله ﷺ ثم يترك الاحتجاج بهذا النص على الصحابة. (٥)

خامساً: حديث " إني تارك فيكم الثقلين":

ومما احتج به الشيعة حديث زيد بن أرقم عن النبي ﷺ أنه قال: " **إنِّي تاركٌ فيكم ما إن تمسَّكتُم به لن تضلُّوا بعدي – أحدُهما أعظمُ من الآخَر –كتاب الله، حبْلٌ ممدودٌ من السَّماء إلى الأرض، وعِترتي أهل بيتي** "(٦).

ويمكننا الإجابة على هذا الاستدلال بالتالي:

---

(١) مختصر التحفة الاثني عشرية ١٧٠

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن (للطبرسي) ١٩/تفسير آية ٢١٤ (الشعراء)

(٣) انظر منهاج السنة ٨٠/٤

(٤) التمهيد للباقلاني /١٧٦

(٥) التمهيد للباقلاني /١٧٦

(٦) ضعف الإمام أحمد هذا الحديث، قال شيخُ الإسلام ابن تيميَّة: (سُئل عنه أحمدُ بن حنبل، فضعَّفه، وضعَّفه غيرُ واحد من أهل العلم، وقالوا: لا يصحُّ) منهاج السنة ٣٩٤/٧.

١- هذا الحديث لا دلالة فيه على ما يريد الشيعة من إثبات إمامة عليٍّ ﷺ ومن بعده من الأئمة الاثني عشر؛ إذ قصارى ما يدل عليه وجوب تولي جميع المؤمنين من أهل البيت وهذا حقٌّ لا منازع فيه.

٢- لا يلزم من كون الحديث يدل على فضل أهل البيت أن تكون فيهم الزعامة الكبرى[١].

٣- لو سلمنا جدلاً بما استدل عليه الشيعة بهذا الحديث فإننا سنجد بعض النصوص الأخرى التي تعارض هذا النص منها: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ بَعْدِي عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»[٢].فيلزم الشيعي أن يقبل هذا النص، وذاك النص، ويرضى بأن تكون دلالة النصين صحيحة؛ أو ردّ كلا النصيين، وأمَّا قبول أحد النصيين وترك الآخر فهو تحكّم[٣].

٤- لو دّل هذا الحديث على الإمامة للزم أن يكون جميع أقاربه ﷺ أئمة واجبي الإطاعة وهذا باطل[٤].

٥- أن أهل السنة أسعد بهذا الحديث من الشيعة؛ لأنهم يتولون جميع آل البيت، بخلاف الشيعة فإنهم ما من فرقة إلا وهي لا تحب جميع آل البيت بل يحبون طائفة ويبغضون أخرى، مع أن هذا الحديث نصٌّ عام في جميع العترة.

- **فائدة:**بعض الشيعة يستدل على مشروعية تولي بعض أهل البيت بحديث:

" إِنَّ مَثَلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مِثْلُ سَفِينَةِ نُوحٍ مَنْ رَكِبَهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ "[٥] ووجه استدلالهم أنهم قالوا: إن الرجل بأي زاوية في السفينة تعلق فقد نجا، وكذلك محبة آل البيت يكفي الرجل أن تتولى بعضهم.

وقد أجاب أهل السنة على هذا الاستدلال بوجهين:

الأول: أنه يلزم الإمامية أن تجعل الفرق الشيعية التي فضلت بعض أهل البيت الآخرين ليسوا كفاراً؛ من أمثال الزيدية والكيسانية والأفطحية وإلا كان هذا الاستدلال ناقضاً لقولهم.

الثاني: أن النجاة بالتمسك بإحدى زوايا السفينة إنما ينجي إذا سلمت الزوايا الأخرى من الخرق وإلا حصل الغرق قطعاً،

---

(١) مختصر التحفة ١٧٤

(٢) السنة. محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي. تحقيق: سالم أحمد السلفي. مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ. ٢٧.

(٣) انظر مختصر التحفة ١٧٤.

(٤) مختصر التحفة ١٧٤.

(٥)المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. أحمد بن حجر العسقلاني. تنسيق: د. سعد الشثري. دار العاصمة. السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ. ١٦/٢٢٠. قال الدكتور: علي السالوس: (**أخرجه الحاكم في المستدرك (٣ /١٥١) ، وتعقبه الذهبي وبين وهي الإسناد، والحديث الثاني في المستدرك (٣ /١٤٩) ، وصححه الحاكم كما ذكر الرافضي، ولكنه لم يذكر تعقيب الذهبي حيث قال: بل موضوع**). مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع دار الفضيلة بالرياض، دار الثقافة بقطر، مكتبة دار القرآن بمصر.الطبعة: السابعة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م. ١٨٩.

وما من فرقة شيعية تمكنت من زاوية في السفينة إلا وهي تخرق زاوية أخرى. وأما أهل السنة فقد تمسكوا بالسفينة كلها ولم يخرقوا شيئاً[١].

سادساً: حديث "كنت وعلي..".

ومما احتج به الشيعة حديثاً يروونه عن النبي ﷺ قال فيه: " **كنت أنا وعليّ بن أبي طالب نوراً بين يدي الله قبل أن يخلق آدم بأربعة عشر ألف عام، فلمّا خلق الله آدم قسم ذلك النور جزئين: فجزء أنا، وجزء علي بن أبي طالب**"[٢].ومع أن الحديث موضوع فيمكننا الإجابة عليه بالتالي:

١- هذا الحديث يعارض الأخبار الأخرى كنحو قوله ﷺ: "أوّل من خلق الله نوري".ومثل قوله أيضاً: أنا نور الله، وكل شيء من نوري".فإنه إن كان علي بن أبي طالب من نور محمد ﷺ فلا وجه للتخصيص وإن كان مستقلاً مثله فيلزم التكذيب[٣].

٢- أنه قد ثبت اشتراك الخلفاء الثلاثة معه ﷺ في عالم الأرواح بالرواية الأخرى التي هي أحسن من تلك الرواية، إذ ليس في إسنادها متهمون بالكذب والوضع، وهي ما روى الشافعي بإسناد إلى النبي ﷺ أنه قال: "**كنت أنا وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي بين يدي الله قبل أن يخلق آدم بألف عام، فلما خلق أسكننا ظهره، ولم نزل ننتقل في الأصلاب الطاهرة حتى نقلني الله إلى صلب عبدالله ونقل أبابكر إلى صلب أبي قحافة، ونقل عمر إلى صلب الخطاب، ونقل عثمان إلى صلب عفّان، ونقل عليّاً إلى صلب أبي طالب**"[٤].

وإن قال الشيعي: هذا حديث ضعيف؛ قلنا له: والحديث الذي ترويه للاحتجاج به حديث موضوع، فإما أن تقبل الموضوعات من الأخبار فيُسقط كلٌّ واحدٍ من الخبرين الآخر، فلا يحتج بشيء منهما، أو أن تردهما ابتداءً بسبب الضعف والوضع فلا حجة في شيء منهما وأولهما حديثكم.

---

[١] انظر مختصر التحفة ١٧٥-١٧٦

[٢] هذا الحديث موضوع لأن في اسناده محمد بن خلف المروزي. قال يحيى بن معين: هو كذاب وقال الدارقطني: متروك، ولم يختلف أحد في كذبه، وله طريق آخر فيه جعفر بن أحمد وهو رافضي غالٍ كذب وضّاع (المختصر التحفة ١٦٨)

[٣] مختصر التحفة ١٦٩

[٤] انظر: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي.: عبد الملك بن حسين المكي.تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود- علي محمد معوض.دار الكتب العلمية – بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م. ٤٥٣/٢.

الفصل الثاني

الرد على أبرز أدلتهم العقلية.

المبحث الأوّل: ردودٌ على أدلة معينة مشهورة.

أولاً: ادعاؤهم استحقاق عليٍّ الإمامة؛ لكونه معصوماً.

ثانياً: قولهم باستحقاق عليٍّ الإمامة؛ لاتفاق الناس على عدم القدح فيه.

ثالثاً: دعواهم استحقاق على الإمامة لكونه أظهر المعجزة وادعى الأحقية.

المبحث الثاني: الردود العقلية العامّة على دعوى النصّ.

المبحث الثالث: الردود العقلية العامّة على دعوى المنتظر.

المبحث الأول

ردود على أدلة معينة مشهورة

أولاً: ادعاؤهم استحقاق عليٍّ الإمامة لكونه معصوماً.

ومما احتج به الشيعة من الأدلة العقلية قولهم: "إن الإمام يجب أن يكون معصوماً، وغير الأمير من الصحابة لم يكن معصوماً، فكان هو إماماً لغيره"[1].

- والإجابة على هذا الدليل بالآتي:

١- هذا الدليل ناقصٌ لا يفيد المدعي؛ لأنه مركب من سلب العصمة عن غير عليّ ﷺ، وادعاء العصمة له. والجزء الأول دعوى، والثاني كذلك وكلاهما يحتاج إلى إثبات.

٢- ينقض هذا الدليل ما أثبتوه في استدلالهم بحديث الكساء من العصمة للخمسة الذين جلّلهم الرسول ﷺ ومنهم فاطمة. فكيف يقول الشيعة لم يكن في الصحابة معصوماً غيره؟.وهل يدعي الشيعة بأن فاطمة والحسنين رضي الله عن الجميع كانوا أئمة؟.

---

[1] انظر مختصر التحفة ١٧٧

٣- نقل الشيعة عن عليّ ﷺ قوله: "**إنما الشورى للمهاجرين والانصار**" وقد عُلم قطعاً -عندهم- كون المذكورين ليسوا معصومين؛ وعليه فلا يشترط للإمامة العصمة[١].

ثانياً: قولهم باستحقاق عليّ الإمامة لاتفاق الناس على عدم القدح فيه.

مما احتج به الشيعة من الأدلة العقلية قولهم: لم يرو أحد من الموافق والمخالف ما يوجب الطعن والقدح في الأمير، بخلاف الثلاثة؛ فإن الموافق والمخالف رويا القدح الكثير في حقهم؛ بحيث يسلب استحقاق الإمامة عنهم، فعليّ أولى بالإمامة إذن[٢].

الرد على هذا الاستدلال بالآتي:

١- يلزم على كلامهم أنَّ كلَّ من طُعن فيه فلا يصلح للإمامة، وعليه فلا يصلح أن يكون محمدٌ ﷺ وعيسى وموسى وغيرهم من الأنبياء□أئمةً؛ لأنهم قد طُعن فيهم[٣].

٢- ينتقض قولهُم ما نجده من روايةِ بعضِ الخوارج بعضَ القوادح والمطاعن في حق عليّ ﷺ.

٣- ينتقض قولهُم بما نجده في كتب الشيعة من الروايات التي تطعن في عليّ ﷺ وبقيّة الأئمة؛كقولهم: **جلست عائشة في حجر عليّ**، وكقولهم: **نام عليٌّ وعائشة في فراش واحد**[٤].

ثالثاً: دعواهم استحقاق عليّ الإمامة؛ لكونه ادعى حقيقة وأظهر المعجزة.

ومما احتج به الشيعة قولهم: إن عليّا قد ادّعى الإمامة وأظهر المعجزة على وفق دعواه؛ كقلع باب خيبر، وحمل الصخرة العظيمة ومحاربة الجنّ، ورّد الشمس بعد غروبها، فكان في دعواه صادقاً، فكان إماماً.

- والرد على هذا:

١- لا نسلم بأن دليل الإمامة إقامة المعجزة؛ لأنها دليل النبوة وليس الإمامة.

٢- ظهور خوارق العادات على يد أمير المؤمنين مسلّم؛ ولكنْ ليس ذلك مخصوصاً فيه؛ لصدور مثل ذلك من الخلفاء

---

[١] المرجع السابق ١٧٧-١٧٨

[٢] انظر مختصر التحفة ١٨٧

[٣] المرجع السابق ١٨٧

[٤] انظر بقية الآثار التي يرويها الشيعة مما تدل على الطعن في أمير المؤمنين في كتاب: لله ثم للتاريخ.كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار. السيد: حسين الموسوي.٢٢.

الثلاثة والصحابة الآخرين وصلحاء الأمة[1].

٣- قلع باب خيبر -إن صح-[2] فإنه وقع في زمن النبوة، وإظهار المعجزة قبل الدعوى غير محتاج إليه ولا تثبت به الدعوى.

٤- نجد في كتب الإمامية روايات مكذبة لهذا الدليل -الذي فيه ادعاء الأمير الإمامة في خلافة الثلاثة- فالروايات التي فيها أمر الرسول ﷺ له بالسكوت مثلاً.

المبحث الثاني

الردود العقلية العامة على دعوى النصّ:

١- كيف يقال بالنصّ ونحن نجد الشيعة تروي ما يخالف ذلك في كتبهم عن عليّ ﷺ وعن الأئمة؟![3].

٢- لماذا لم يحاجج علي بن أبي طالب أبا بكرٍ بالنصّ والوصية؟!.

٣- لماذا لم يذكر علي بن أبي طالب ﷺ النصّ عندما خطب أول خطبة له بعد البيعة؟!.

٤- إذا كانت إمامة علي ﷺ منعقدة بالنصّ فما الحاجة لعقد البيعة له بعد موت عثمان؟. وكيف يستشهد عليٌّ على صحة بيعته بأنه قد بايع المهاجرين والانصار الذين بايعوا أبا بكر؟!.

٥- أي لطف من الله سبحانه بعباده في نصب أئمة عددهم اثنا عشر؟ لم يلِ فيهم إلا عليّ بن أبي طالب ﷺ، ثم الحسن قليلاً ثم لم يلِ أحدٌ من البقية ولا لحظة يسيرة، ومع هذا يزعم الشيعة بأنَّ وِلايتَهم واجبةٌ على الله[4].

٦- كيف يتراجع الحسن ﷺ ويتنازل عن الإمامة وقد عقدت له بالنصّ فهل أخطأ الحسن؟!.

فإن قالوا: نعم؛ فقد هدموا عقيدة العصمة.

وإن قالوا: لا؛ فقد هدموا عقيدة الإمامة.

٧- لماذا بايع عليٌّ زين العابدين يزيدَ بن معاوية بعد واقعة الحرة؟، ورفض قيادة الشيعة، واعتزل ولم يَّدعِ الإمامة بل

---

[1] مختصر التحفة ٨٦.

(٢)حديث: " حمل عَلِيّ بَاب حصن خَيْبَر ". أورده ابن إسْحَاق فِي سيرته، قَالَ السخاوي: طرقه كلهَا واهية، وَأنْكرهُ بعض الْعلمَاء. (أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب. محمد بن محمد درويش. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧م. ص ١٢٦).

[3] انظر تطور الفكر السياسي الشيعي من ص ٢٣ – ٢٩ لأحمد الكاتب

(٤) المنتقى ٣٧.

كما يقول الصدوق: **انقبض عن الناس فلم يلق أحداً ولا كان يلقاه إلا خواصّ أصحابه، وكان في نهاية العبادة ولم يخرج عنه العلمُ إلا يسيراً**[1].

المبحث الثالث

الردود العقلية العامة على دعوى المنتظر

١- إنّ الإمامية يسلّمون بأن مقصود الإمامة إنما هو في الفروع، وأما الأصول فلا يحتاج فيها إلى إمام، وقد اعترفوا بأن إمام الزمان ما حصلت به بعد مصلحة أصلاً "**فأي سعي أضل من سعي من يتعب التعب الطويل، ويكثر القال والقيل، ويفارق جماعة المسلمين، ويلعن السابقين، ويعين الكفار المنافقين.. ومقصوده بذلك أن يكون له إمام يدل على أحكام الله تعالى، وما حصل له من جهته منفعة ولا مصلحة إلا ذهاب نفسه حسرات**"[2].

٢- أن الإمام الغائب دخل السرداب وله سنتان أو ثلاث أو خمس –على خلاف بينهم– وهذا يُتْمٌ بنصِّ القرآن تجب حضانتُه وحفظ ماله!، فكيف يكون إمام المسلمين، وتضيع مصلحة الإمامة مع طول الدهور؟[3].

٣- ماذا استفادت الأمة من هذا الإمام المنتظر خلال هذه القرون الطويلة التي مرّت فيها بنكبات وويلات والإمام غائب لم يخرج؟!، بل تاركٌ الأمةَ تتخبطُ؛ وأولهم شيعته، فأي لطف من الله بهذا القضاء وهذا التقدير؟!.

٤- كيف يكلفنا الله سبحانه وتعالى بطاعة شخص لا نعلم ما يأمر به ولا ما ينهي عنه ،ولا طريق لنا إلى معرفة ذلك أصلاً؟!، والشيعة من أشد الناس إنكاراً لتكليف مالا يطاق[4].

---

[1] انظر تطور الفكر السياسي الشيعي صـ ٢٩ نقلاً عن إكمال الدين للصدوق صـ ٩١

[2] المنتقى للذهبي صـ ٣٢-٣٣

[3] المرجع السابق صـ ٣٣

[4] المرجع الساق صـ ٢٩

الخاتمة

من خلال هذا البحث المتواضع أستطيع القول بأنني توصلت إلى النتائج التالية:

١- إن أدلة الشيعة النقلية لو تجاوزنا وقبلناها من جهة السند؛ فإن إبطال مدلولها على عقيدتهم منقوضٌ بأحد الوجوه التالية:

أ قرينة في نفس الدليل دالة على خَطئِهم في الاستدلال.

ب آثارٌ ومواقف أخرى معتبرة عندهم –كأن تكون من الرسول ﷺ أو أحد الأئمة– تدل على خلاف ما استدلوا عليه.

ج بيان آثار هذه العقيدة عبر التاريخ، هل أجدت أو نفَعت البشر شيئاً، أم كانت داعية للإيمان بخلاف ما وقع من قولهم إن الله ينصر أئمة؛ ونحوها؟!.

٢- أدلة الشيعة العقلية على عقيدتهم منقوضة بالآتي:

أ نقض الدليل بجنسه؛ كدعواهم ثبوت العصمة له، فهو منقوضٌ بإثباتهم العصمة لفاطمة.

ب نقض الدليل العقلي بدليل نقلي –عندهم– منقول عن معصوم.

٣- أرى أن مناقشة الشيعة بالتركيز على مواطن الضعف في أدلتهم مهم جداً؛ ذلك لأنّ أدلتهم في عقيدتهم في الإمامة هي صلبُ اعتقادهم، فتركيز النقاش على تناقض هذه العقيدة من جهة، وتناقض أدلتها من أسهل طرق إبطالها.

وأخيراً أسأل الله سبحانه أن يجعل عملي خالصاً لوجهه وأن يغفر لي ولوالدي وللمسلمين والمسلمات. . وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

مراجع البحث

١- منهاج السنة النبوية. شيخ الإسلام ابن تيمية .مكتبة ابن تيمية . القاهرة ط ٢ . ١٤٠٩هـ.

٢- كسر الصنم . البرقعي . دار البيارق . الاردن . ط ١ . ت ١٤١٩ هـ.

٣- أصول الشيعة الاثني عشر . القفاري / دار الرضا . ط ٣ . ت ١٤١٨ هـ.

٤- الشيعة والتصحيح . موسى الموسوي . ت ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م. ب. ط

٥- تطور الفكر السياسي الشيعي . أحمد الكاتب . دار الجديد . بيروت . ط ١ . ت ١٩٩٨م

٦- التشييع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي . محمد البنداري . دار عمار . ط ٣ . ت ١٤٢٠ هـ.

٧- مختصر التحفة الاثني عشرية . الدهلوي . اختصره الالوسي . المطبعة السلفية . القاهرة . ١٣٧٣هـ.

٨- عقيدة الإمامة عند الاثني عشرية . علي السالوس . دار الاعتصام . ط ١ . ت ١٤١٣ هـ.

٩- الشيعة في الميزان . محمد جواد . دار المدني . مصر . ط ١ . ١٤٠٧هـ .

١٠- رسالة في الرد على الرافضة . لأبي حامد المقدسي . تحقيق عبدالوهاب خليل الرحمن . الدار السلفيين . الهند . ط ١ . ت ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

١١- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة . الهيتمي . دار الكتب العلمية . بيروت . ط ٢. ت ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

١٢- التمهيد في الرد على الملاحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة . للباقلاني . دار الفكر العربي . بدون رقم طبعة أو تاريخ.

١٣- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين الخوارج والشيعة . أحمد جلي . ط ٢ . ت ١٤٠٨هـ

١٤- الشيعة والتشييع . إحسان إلهي ظهير . إدارة ترجمان السنة . لاهور . بدون رقم طبعة وتاريخ.

١٥- منهج الجدل والمناظرة . عثمان علي حسن . دار اشبيليا . الرياض، ط ١ . ت ١٤٢٠ هـ.

١٦- الإمامة . للأصبهاني . تحقيق علي فقهي . مكتبة العلوم والحكم . المدينة . ط ٣ ..